الأنباء
السبت 9 يونيو 2012

الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

عمان تطرح سندات بقيمة 326 مليون ريال عماني

مسقط ـ كونا: اصدرت سلطنة عمان امس شهادات ايداع بقيمة 326 مليون ريال عماني. وذكرت النشرة الصادرة عن البنك المركزي العماني ان متوسط سعر الفائدة لتلك الشهادات كان 0,07٪ فيما بلغ اعلى سعر مقبول 0,08٪. واشارت الى ان مدة تلك الشهادات تصل الى 28 يوما حيث سيتم استحقاقها في الرابع من شهر يوليو المقبل. واوضحت ان سعر الفائدة على عمليات اعادة الشراء للفترة من السادس وحتى الثاني عشر من شهر يونيو الجاري هو 1٪. وتعد شهادات الايداع الصادرة عن البنك المركزي العماني وتشارك فيها البنوك المرخصة فقط اداة مالية لتنفيذ عمليات السياسات النقدية التي ترمي الى امتصاص فائض السيولة النقدية لدى القطاع المصرفي على وجه الخصوص والحفاظ على استقرار سعر الفائدة وعلى سوق المال بشكل عام.

تداول 96 عقاراً خاصاً بقيمة 35,3 مليون دينار و15 عقاراً استثمارياً بـ 6,9 ملايين

العقود المسجلة						
المحافظة	خاص	استثماري	تجاري	الحرفي	معارض	مخازن
العاصمة (1)	6	1	1	0	0	0
حولي (2)	23	8	1	0	0	0
الفروانية (3)	11	2	0	0	0	0
مبارك الكبير (4)	32	0	0	0	0	0
الأحمدي (5)	18	4	1	0	0	0
الجهراء (6)	6	0	0	0	0	0
المجموع	96	15	3	0	0	0

الوكالات العقارية					
المحافظة	خاص	استثماري	تجاري	مخازن	صناعي
العاصمة (1)	0	0	0	0	0
حولي (2)	2	0	0	0	0
الفروانية (3)	1	1	0	0	0
مبارك الكبير (4)	0	0	0	0	0
الاحمدي (5)	2	0	0	0	0
الجهراء (6)	2	0	0	0	0
المجموع	7	1	0	0	0

144 عقاراً إجمالي العقود العقارية بانخفاض 94 عقاراً مقارنة بالأسبوع السابق

أظهرت إحصاءات إدارتي التسجيل العقاري والتوثيق في وزارة العدل خلال الفترة من 13 الى 17 مايو الماضي أن هناك انخفاضا في تداول العقارات مقارنة بالفترة من 6 الى 10 مايو الماضي، حيث أظهرت الإحصاءات أن عدد العقارات المتداولة للعقود بالنسبة للعقار الخاص بلغ 96 عقارا بمبلغ قدره 35,3 مليون دينار، في حين بلغ عدد العقارات الاستثمارية 15 عقارا بقيمة 6,9 ملايين دينار، وبلغ عدد العقارات التجارية 3 عقارات بمبلغ قدره 9,8 ملايين دينار ولم يشهد عقار الشريط الساحلي أو الحرفي والمخازن والمعارض أي تحرك خلال هذه الفترة.

تداول العقود

وجاء في الإحصاءات أن إجمالي العقود العقارية خلال الفترة من 13 الى 17 مايو الماضي بلغ 114 عقارا مقارنة بالأسبوع السابق، حيث كان إجمالي العقارات المتداولة 208 عقارات، وذلك بانخفاض مؤشر تداول العقود بواقع 94 عقارا، فيما انخفضت حركة تداول العقار الخاص للفترة نفسها بواقع 82 عقارا مقارنة بالأسبوع السابق.

وجاء في إحصاءات وزارة العدل ان مؤشر تداول العقود بالنسبة للعقار الاستثماري انخفض بواقع 14 عقارا، وارتفع مؤشر العقار التجاري بواقع عقارين واستقر المؤشر بواقع صفر عقار بالنسبة لعقاري الحرفي والمعارض وانخفض المؤشر بواقع صفر عقار بالنسبة لعقار الشريط الساحلي.

الوكالات العقارية

أما عن العقارات المتداولة للوكالات بإدارتي التسجيل العقاري والتوثيق في وزارة العدل خلال الفترة من 13 الى 17 مايو الماضي فقد أظهرت الاحصاءات أن عدد العقارات الخاصة بلغ 7 عقارات بمبلغ قدره 1,3 مليون دينار وبلغ عدد العقار الاستثماري عقارا واحدا بقيمة مليون دينار ولم يشهد العقار التجاري أو المخازن أو الصناعي أي تحرك خلال هذا الاسبوع. أما عن مؤشر تداول الوكالات العقارية، فإن اجمالي العقارات المتداولة خلال الفترة نفسها بلغ 8 عقارات مقارنة بالاسبوع السابق، حيث بلغ اجمالي العقارات المتداولة 5 عقارات، وذلك بارتفاع مؤشر تداول الوكالات العقارية بواقع 3 عقارات. ومن الملاحظ بالنسبة للعقار الخاص ان مؤشره ارتفع بواقع عقارين وارتفع المؤشر بواقع عقار واحد بالنسبة لعقارات الاستثماري واستقر المؤشر بواقع صفر عقار لعقاري «التجاري» و«المخازن» خلال هذه الفترة.

حولي ومبارك الكبير في الصدارة

ووفقا لإحصائية وزارة العدل فإن محافظتي حولي ومبارك الكبير جاءتا في المرتبة الاولى مكرر من بين المحافظات من حيث التداولات العقارية خلال الفترة من 13 الى 17 مايو الماضي، حيث بلغ عدد العقارات المتداولة في كل محافظة على حدة 32 عقارا.

ففي حولي تم تداول 23 عقارا في العقار الخاص و4 عقارات في العقار الاستثماري وعقار واحد في العقار التجاري وعلى مستوى الوكالات العقارية حظيت المحافظة بتداول عقارين في العقار الخاص خلال تلك الفترة. أما في مبارك الكبير فقد تركزت الـ 32 عقارا في العقار الخاص أما على مستوى الوكالات العقارية فلم تحظ المحافظة بأي تداولات عقارية في العقار الخاص خلال تلك الفترة.

الأحمدي في المركز الثاني

واحتلت محافظة الاحمدي المرتبة الثانية من بين المحافظات من حيث التداولات العقارية من خلال تداول 23 عقارا تداول منها 18 عقارا في العقار الخاص و4 عقارات في العقار الاستثماري وعقار واحد في العقار التجاري وعلى مستوى الوكالات العقارية حظيت المحافظة بتداول عقارين في العقار الخاص خلال تلك الفترة.

الفروانية ثالثا

وجاءت محافظة الفروانية في المرتبة الثالثة في التداولات العقارية بواقع تداول 13 عقارا تداول منها 11 عقارا في العقار الخاص وعقاران في العقار الاستثماري وعلى مستوى الوكالات العقارية حظيت المحافظة بتداول عقار في العقار الخاص وأيضا عقار في العقار الاستثماري خلال هذا الأسبوع.

العاصمة رابعا

وجاءت محافظة العاصمة في المرتبة الرابعة من خلال تداول 8 عقارات تداول منها 6 عقارات في العقار الخاص وعقار في الاستثماري وعقار أيضا في العقار التجاري وعلى مستوى الوكالات العقارية لم تحظ المحافظة بأي تداولات عقارية خلال تلك الفترة.

الجهراء خامسا

وجاءت محافظة الجهراء في المرتبة الخامسة من حيث التداولات العقارية من خلال تداول 6 عقارات تركزت جميعها في العقار الخاص وعلى مستوى الوكالات العقارية حظيت المحافظة بتداول عقارين في العقار الخاص خلال هذه الفترة.

● عاطف رمضان

5 صفقات قيمتها 13,3 مليون دينار

كشفت إحصاءات إدارتي التسجيل العقاري والتوثيق في وزارة العدل خلال الفترة من 13 الى 17 مايو الماضي عن 5 صفقات مليونية بقيمة 13,3 مليون دينار، تركزت جميعها في العقود المسجلة لصفقات البيع التي تمت خلال هذه الفترة. وكانت الصفقتان الاستثماريتان عبارة عن بناية مساحتها 864,5 مترا بقيمة 1,4 مليون دينار كائنة في منطقة السالمية، وبناية مساحتها 802 متر بقيمة 1,1 مليون دينار كائنة ايضا في منطقة السالمية. هذا الى جانب صفقتين تمتا في العقار التجاري كانتا عبارة عن مجمع مساحته 501 متر بقيمة 4,5 ملايين دينار كائن في منطقة حولي، ومجمع مساحته 1000 متر بقيمة 5 ملايين دينار كائن في منطقة العقيلة. اما الصفقة التي تمت في العقار الخاص فكانت عبارة عن اراض مساحتها 2000 متر بقيمة 1,2 مليون دينار كائنة في منطقة الفنيطيس.

«الجُمان»: صافي الربح المجمع للشركات المدرجة بالربع الأول ارتفع بمعدل 35,2٪ إلى 427,7 مليون دينار

أعلى 10 شركات حققت انخفاضا مطلقا في صافي الخسائر		
الترتيب	الشركة	مبلغ التراجع (بالألف دينار)
1	عارف طاقة	8,560ـ
2	إيفا	5,174ـ
3	نفائس	4,981ـ
4	أهلي	4,900ـ
5	إيفا فنادق	3,826ـ
6	تمويل خليج	3,031ـ
7	بيتك	2,572ـ
8	التخصيص	2,417ـ
9	خليج ب	2,408ـ
10	قابضة م ك	2,068ـ

أعلى 10 شركات حققت نموا مطلقا في ربحية السهم		
الترتيب	الشركة	النمو (بالفلس)
1	الأنظمة	79,9
2	بورتلاند	32,2
3	لؤلؤة	24,0
4	يوباك	21,3
5	اتصالات	17,5
6	أنابيب	16,5
7	اكتتاب	13,5
8	مواشي	13,4
9	الاعادة	13,1
10	متحدة	12,3

قال تقرير مركز الجُمان للاستشارات الاقتصادية إن صافي الربح المجمع للشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية للربع الأول 2012 ارتفع بمعدل 35,2٪ إلى 427,7 مليون دينار مقابل 316,4 مليون دينار للربع الأول 2011 بزيادة مقدارها 111,3 مليون دينار، وقد تحسنت نتائج جميع القطاعات عدا القطاع الأكبر وزنا وهو البنوك، حيث تراجع بمعدل طفيف جدا بلغ 1٪ بما يعادل 2,2 مليون دينار، وأيضا القطاع غير الكويتي بانخفاض يكاد لا يذكر بمقدار 170 ألف دينار بنمو سلبي بلغ 0,4٪ فقط، علما أن جميع القطاعات كانت رابحة وهي حالة نادرة منذ الربع الرابع 2008 حتى الآن. وذكر التقرير أن قطاع الاستثمار قد تصدر باقي القطاعات من حيث النمو المطلق بالنتائج، حيث تحولت خسائره في الربع الأول 2011 البالغة 28,4 مليون دينار إلى أرباح بمقدار 9 ملايين دينار في الربع الأول 2012 بتحسن بلغ 37,4 مليون دينار، تلاه قطاع العقار، حيث ارتفعت أرباحه بمقدار 28,7 مليون دينار من 5,6 ملايين دينار في الربع الأول 2011 إلى 34,2 مليون دينار في الربع الأول 2012، وجاء قطاع الصناعة بالمركز الثالث بزيادة مقدارها 24,3 مليون دينار من 14,1 إلى 38,4 مليون دينار.

وأشار التقرير إلى انه لم يتم الأخذ في الاعتبار الأرباح الاستثنائية لشركة «اتصالات» والبالغة 265,5 مليون دينار خلال الربع الأول 2011 عند استعراض النتائج أعلاه وتحليلها، كما أنه لن يتم أخذها بالاعتبار أيضا فيما تبقى من التقرير.

وقال التقرير ان «متحدة» تصدرت قائمة الشركات الأكثر تحسنا في النتائج ما بين الربع الأول 2011 والربع الأول 2012 وذلك بمقدار 14,0 مليون دينار، تلتها «جلوبل» بمقدار 11,0 مليون دينار، رغم أنها ظلت خاسرة بنفس المبلغ تماما في الربع الأول 2012، ثم «اتصالات» بنمو مقداره 8,7 ملايين دينار، وفي المقابل، تصدرت «عارف طاقة» أكثر الشركات تراجعا في النتائج بمقدار 8,6 ملايين دينار تلتها «إيفا» بمقدار 5,2 ملايين دينار، ثم «نفائس» بمبلغ 5,0 ملايين دينار.

أما من حيث النمو في ربحية السهم خلال فترتي المقارنة، فكانت «الأنظمة» في المقدمة بمقدار 79,9 فلسا، تلتها ـ بفارق واسع ـ «بورتلاند» بمقدار 32,2 فلسا، ثم «لؤلؤة» بمقدار 24,0 فلسا، أما في الاتجاه المعاكس، أي في مضمار الأكثر تراجعا في الربحية، فقد تصدرت «المدن» القائمة بمقدار 11,9 فلسا، تلتها «عارف طاقة» بمقدار 11,5 فلسا، ثم «نفائس» بمقدار 9,1 فلوس.

من ناحية أخرى، قال التقرير ان «وطني» تصدر قائمة الأكثر ربحا بالمعيار المطلق في الربع الأول 2012 بمقدار 81,0 مليون دينار، تلته «زين» بمقدار 70,9 مليون دينار، ثم ـ بفارق واسع ـ «اتصالات» بمقدار 28,3 مليون دينار، أما من حيث أعلى الخسائر المطلقة، فتصدرت «جلوبل» القائمة بمقدار 11,0 مليون دينار، تلتها «عارف طاقة» بمقدار 9,2 ملايين دينار، ثم «إيفا» بمقدار 4,8 ملايين دينار، أما وفقا لمعيار ربحية السهم، فكانت ربحية «الأنظمة» الأعلى بمقدار 84,9 فلسا، تلتها «اتصالات» بواقع 56,5 فلسا، ثم «أغذية» بما يعادل 41,2 فلسا كربحية للسهم الواحد، أما الأكثر خسارة للسهم، فكانت أسهم «عارف طاقة» و«المدن» و«بيان» بمقدار 12,3 و11,8 و10,2 فلوس على التوالي. وبين التقرير ان محصلة الإحصائيات والتحليل كانت تحقيق 139 شركة ربحا في مقابل تكبد 42 شركة لخسائر خلال الربع الأول 2012 بنسبة 77٪ للرابحة و23٪ للخاسرة، وقد امتد هذا الاتجاه الإيجابي في إحصائيات النمو، حيث حققت 125 شركة نموا في النتائج في الربع الأول 2012 بالمقارنة مع الربع الأول 2011 في مقابل تراجع نتائج 56 شركة، حيث كانت حصة الارتفاع 69٪ في مقابل 31٪ للانخفاض، وذلك من إجمالي عدد الشركات محل هذا الاستعراض.

وتجدر الإشارة إلى أن الإحصائية والعرض أعلاه شمل 181 شركة مدرجة، حيث تم استثناء 16 شركة مدرجة لا يتوافق عامها المالي مع السنة الميلادية، بالإضافة إلى 22 شركة موقوفة عن التداول لعدم إعلانها نتائجها للربع الأول 2012 ومعظمها لفترات سابقة أيضا.

مقارنة النتائج المعلنة للربع الأول للشركات المدرجة على أساس القطاعات من العام 2012 مع العام 2011 (المبلغ بالألف دينار)				
القطاع	كما في 3/31		الفرق	التغير
	2011	2012		
البنوك	156,293	154,108	(2,184)	1٪ـ
الاستثمار	(28,420)	9,015	37,435	N/A
التأمين	5,392	8,363	2,972	55٪
عقارات	5,597	34,242	28,645	511,8٪
الصناعة	14,138	38,390	24,252	172٪
الخدمات *	110,147	124,674	14,527	13٪
الأغذية	15,246	19,478	4,232	28٪
غير الكويتي	37,937	37,767	(170)	0,4٪ـ
السوق الموازي	51	1,654	1,603	3165٪
الإجمالي	316,380	427,692	111,313	35,2٪

* تم استبعاد ربح «اتصالات» الاستثنائي من قطاع الخدمات بمقدار 265,5 مليون دينار خلال العام 2011

أعلى 10 شركات حققت نموا مطلقا في صافي الربح		
الترتيب	الشركة	مبلغ النمو (بالألف دينار)
1	متحدة	13,980
2	جلوبل	10,987
3	اتصالات	8,673
4	صناعات	7,480
5	برقان	5,716
6	اكتتاب	4,481
7	ميادين	4,188
8	الصفوة	3,958
9	استثمارات	3,936
10	المال	3,914

«بيتك»: أسعار العقارات بالسعودية ترفع متوسط التضخم إلى 6٪ في 2012

اتفق تقرير أعدته شركة بيتك للأبحاث المحدودة، التابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي (بيتك) حول أداء الاقتصاد السعودي، مع توقعات صندوق النقد الدولي بأن يبلغ معدل النمو في السعودية نحو 6٪ خلال العام الحالي، مدفوعا بالارتفاعات القوية لإنتاج وأسعار النفط وحسن إدارة الاقتصاد الكلي.

في المقابل أشار التقرير إلى أن معدل التضخم في المملكة سيواصل اتجاهه التصاعدي، متوقعا أن يبلغ متوسطه نحو 6٪ خلال 2012، على خلفية ارتفاع أسعار العقارات ومستوى السيولة المرتفع وزيادة الطلب، وفيما يلي التقرير:

من المتوقع أن يبلغ معدل النمو في السعودية 6٪ في عام 2012 على أساس سنوي على خلفية الارتفاعات القوية في أسعار النفط الخام والإدارة الحصيفة للاقتصاد الكلي وفقا لصندوق النقد الدولي.

ونحن نتفق مع رأي صندوق النقد الدولي ونتوقع للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في السعودية ان يبقى قويا لينمو بنسبة 6,0٪ على أساس سنوي في عام 2012 مقارنة بنمو بلغ 6,8٪ على أساس سنوي في عام 2011، معتمدا بشكل رئيسي على القطاع النفطي، والذي يساهم بنسبة 51٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2010، فيما يمثل القطاع غير النفطي نسبة 49,0٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وقد استفادت الحكومة السعودية من توقعات النمو الاقتصادية القوية لتسريع التدابير اللازمة لمعالجة القضايا الاجتماعية الهامة، وخاصة في البطالة والسكن والرعاية الاجتماعية. أما بالنسبة للقطاع النفطي، فإننا نتوقع ان يبقى القطاع النفطي قويا مدعوما من ارتفاع إنتاج النفط الخام وأسعار النفط. وقد زاد الإنتاج السعودي من النفط الخام ليبلغ 9,8 ملايين برميل يوميا في أبريل 2012، ارتفاعا من 9,7 ملايين برميل يوميا في مارس 2012. كما تتمتع المملكة بان لديها احتياطيات مؤكدة، إضافة إلى المرونة في القدرة الإنتاجية والبنية التحتية المتينة لضمان إمدادات موثوق بها ومستدامة من النفط الخام والصناعات التكريرية. وتتمتع المملكة بموقف قوي للتعامل مع أي اضطرابات غير متوقعة في إمدادات النفط العالمية.

ويعتمد قطاع البتروكيماويات في الحصول على المواد الخام على الغاز الذي لايزال يرتبط معظمه بإنتاج النفط الخام. وقد استخدمت عائدات النفط السعودي لتطوير الزراعة وغيرها من الصناعات، بما في ذلك الحديد والصلب ومواد البناء والصناعات الغذائية والصناعات الهندسية والكيميائية.

على صعيد آخر، فإن معدل النمو في القطاعات غير النفطية، وبشكل خاص قطاع البناء، وكذلك الحال في قطاع الصناعات التحويلية وتجارة الجملة والتجزئة، لايزال قويا أيضا هذا العام، ويرجع ذلك أساسا إلى قوة كل من الاستثمارات الخاصة والعامة وقوة الإنفاق الاستهلاكي. وينعكس تعزيز الطلب المحلي في نمو الائتمان في القطاع الخاص ونمو مزدوج الرقم في واردات البضائع.

الآونة الأخيرة، ارتفع مؤشر مديري المشتريات في السعودية إلى أعلى مستوى له في 9 أشهر ليسجل في قراءة شهر ابريل 60,4، مقارنة مع قراءة مسجلة عند 58,7 في مارس 2012. وبقي المؤشر أعلى بكثير من قراءة الـ 50، وهي النقطة التي يتم التمييز فيها بين النمو والانكماش. وتعكس قراءة شهر ابريل 2012 للمؤشر ظروف الطلب المحلي القوي في القطاع غير النفطي السعودي الخاص.

وسجل مؤشر الطلبيات الجديدة الفرعي أعلى نسبة نمو منذ يونيو 2011، وسجلت قراءة ابريل 70,1، مقارنة مع قراءة مارس 2012 عند 66,9. وعلق المديرون المشاركون في المؤشر بأنهم لاحظوا تحسن ظروف الطلب والمزيد من الأعمال التجارية من العقود الحكومية. تشير البيانات إلى أن السوق المحلي لايزال المحرك الرئيسي لنمو الطلبات الجديدة. ونمت المكاسب التي تحققت في الأعمال الجديدة في السعودية، والتي بدورها أدت إلى ارتفاع إنتاج شركات القطاع الخاص العاملة في القطاع غير النفطي خلال شهر أبريل 2012. وارتفع مؤشر الإنتاج الفرعي ليصل إلى 65,2 في ابريل، مقارنة مع 62,7 في مارس 2012. مع مواصلة الشركات الإنتاج وذلك لمواكبة متطلبات العمل المتزايدة، وتوظيف المزيد من الموظفين. ارتفع مؤشر العمالة الفرعي بشكل ملحوظ إلى 55,8 في أبريل 2012 وذلك من 52,5 في مارس 2012.

على الرغم من توقعات النمو الاقتصادي القوي، دعا صندوق النقد الدولي السلطات السعودية لمراقبة أسعار السلع الاستهلاكية بعناية وحذر من تأثيرها على الاقتصاد. ومع ذلك، فان التضخم في مؤشر أسعار المستهلك في السعودية تراجع إلى نسبة 5,3٪ على أساس سنوي في ابريل 2012، وذلك من 5,4٪ على أساس سنوي في مارس 2012، خاصة ان قطاع المواد الغذائية المشروبات (أكبر مساهم في سلة مؤشر أسعار المستهلك ويشكل نسبة 26٪) تراجعت إلى 4,3٪ على أساس سنوي في ابريل 2012 مقارنة مع 5,1٪ على أساس سنوي في مارس 2012. وجاء هذا التراجع في أسعار المواد الغذائية في السعودية متماشيا مع اعتدال أسعار الغذاء العالمية. ويرجع الانخفاض إلى حد كبير إلى انخفاض أسعار منتجات الألبان والسكر والحبوب.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد تراجعت أسعار قطاع النقل والاتصالات (ويساهم بنسبة 16٪ في سلة مؤشر أسعار المستهلك) إلى نسبة 1,8٪ على أساس سنوي في ابريل 2012، وذلك من 2,2٪ على أساس سنوي في مارس 2012. كما واصلت الحكومة السعودية دعمها للوقود الذي يستخدم على نطاق واسع في صناعة النقل.وتبلغ تكلفة دعم الوقود في السعودية ما يقرب من حوالي 50 مليار ريال سنويا وفقا لهيئة تنظيم الكهرباء والإنتاج المزدوج، وهي الهيئة المنظمة للطاقة في السعودية. أسعار المنتجات والخدمات المتنوعة (ويساهم بنسبة 13٪ في سلة مؤشر أسعار المستهلك) تراجعت إلى نسبة 6,9٪ على أساس سنوي في ابريل 2012، وذلك من 7,1٪ على أساس سنوي في مارس 2012، كما أبقت الحكومة على سيطرتها على أسعار بعض السلع.

على الرغم من أن التضخم في السعودية تراجع قليلا في ابريل 2012، إلا أننا وبالمضي قدما نعتقد أن الاتجاه التصاعدي للتضخم سيستمر طوال عام 2012 ليسجل ما نسبته بين 5٪ و5,5٪ على أساس سنوي في النصف الأول من عام 2012، وما نسبته 6٪ و7٪ على أساس سنوي في النصف الثاني من عام 2012، ليسجل معدل التضخم في المتوسط لعام 2012 نسبة 6٪ على أساس سنوي، بالمقارنة مع متوسط التضخم في عام 2011 والذي سجل 5٪ على أساس سنوي. ويعزى ذلك إلى الطلب المحلي القوي وارتفاع أسعار العقارات. وعلاوة على ذلك، فانه من المتوقع أن الإنفاق الحكومي المتزايد على القطاع السكني، إضافة إلى خلق فرص عمل جديدة، وتحسين الرعاية الاجتماعية كل ذلك سيعمل على إضافة المزيد من السيولة، وتساهم بالتالي في ارتفاع التضخم. كما ان زيادة السيولة تشير إلى زيادة الطلب المحتمل ما يقود إلى ارتفاع التضخم في المستقبل.

وقد قمنا برفع توقعاتنا للنمو لهذا العام إلى نسبة 6٪ على أساس سنوي، وذلك من التقدير السابق البالغ 5٪ على أساس سنوي، مع بقاء الفائض في كل من الحساب المالي والجاري للمملكة. كما انه من المتوقع ان حجم إنتاج النفط سيبقى مرتفعا لفترة زمنية أطول مما كنا قد توقعنا سابقا، كما وان الأسعار تجاوزت التوقعات أيضا. وهذا المزيج من زيادة الإنتاج وارتفاع أسعار النفط من المرجح أن يرفع عائدات صادرات النفط السعودي إلى أعلى مستوياته على الإطلاق.

وعلاوة على ذلك، هناك تحول واضح في محركات النمو من القطاع النفطي إلى القطاع غير النفطي وحركة اتجاه جزئي للاستهلاك العام مع الطلب في القطاع الخاص. وبشكل واعد، فان هناك أدلة أيضا على أن نمو الائتمان سيواصل زخمه بعد أكثر من عامين من الركود. وكل هذا خلق فرصا مضاعفة وأكثر فاعلية للحكومة للإنفاق الإضافي، وتعويض صعوبة الوصول إلى التمويل من الأسواق الدولية.

ومع ذلك، من المتوقع أن تظل البطالة بين الشباب مرتفعة بسبب النمو السريع في عدد السكان. وبالتالي، فإن الحاجة لتحسين البنية التحتية وارتفاع الإنفاق الاجتماعي ستستمر في إضافة ضغوط على النفقات الحكومية العالية.

ملخص التضخم في المملكة العربية السعودية على أساس سنوي (ديسمبر 2011ـ أبريل 2011)						
نسبة النمو على أساس سنوي (٪)	أبريل 2012	مارس 2012	فبراير 2012	يناير 2012	نسبة الوزن (٪)	
اجمالي مؤشر اسعار المستهلك	5,3	5,4	5,4	5,3	100,0	
الأغذية والمشروبات	4,3	5,1	4,3	3,9	26,0	
الملابس والاحذية	2,9	2,7	2,7	2,5	8,0	
الاسكان والوقود والمياه	9,2	8,9	9,3	9,1	18,0	
الأثاث	3,1	3,0	3,2	3,0	11,0	
الرعاية الطبية	0,0	0,0	0,0	0,0	2,0	
المواصلات والنقل	1,8	2,2	2,3	2,5	16,0	
التعليم والترفيه	3,5	3,5	3,6	3,5	6,0	
خدمات وسلع اخرى	6,9	7,1	8,1	8,1	13,0	

المصدر: مصلحة الاحصاءات العامة والمعلومات، بلومبرغ، بيتك للأبحاث

رغم النمو.. المملكة مطالبة بمراقبة أسعار السلع الاستهلاكية جيداً

الحاجة للمزيد من الإنفاق الاجتماعي تشكل ضغوطاً على الإنفاق الحكومي